

**TC,14/03/2007,3422**

<b>Identification</b>			
<b>Ref</b> 18955	<b>Juridiction</b> Tribunal de commerce	<b>Pays/Ville</b> Maroc / Casablanca	<b>N° de décision</b> 3422/2007
<b>Date de décision</b> 20070314	<b>N° de dossier</b> 476	<b>Type de décision</b> Ordonnance	<b>Chambre</b>
<b>Abstract</b>			
<b>Thème</b> Organes de la procédure, Entreprises en difficulté		<b>Mots clés</b> Responsabilité personnelle du conservateur, Radiation, Propriété immobilière, Inscription de charges postérieurement au jugement d'ouverture, Conservateur, Absence d'autorisation du juge commissaire	
<b>Base légale</b>		<b>Source</b> Revue : Rihab Al Mahakim   رحاب المحاكم   Page : 9	

## Résumé en français

Le but des procédures des difficultés de l'entreprise est la sauvegarde de l'ordre public économique en maintenant l'égalité entre les différents acteurs et intervenants, en vertu du principe de l'unité des procédures afin de réaliser la paix sociale et la stabilité politique et créer l'atmosphère appropriée pour encourager les investissements nationaux et étrangers. Dès l'ouverture de la procédure, seuls ces organes et plus particulièrement le juge commissaire , sont habilités à superviser les actifs et passifs de l'entreprise. A réception du jugement de l'ouverture de la procédure de redressement par le conservateur, celui ci est automatiquement dessaisit de ses pouvoirs et ne peut plus procéder à des inscriptions ou radiations que sur ordonnance rendu par le juge commissaire , sous peine d'engager sa responsabilité personnelle.

## Résumé en arabe

- الغاية من مساطر صعوبات المقاولة هي الحفاظ على النظام العام الاقتصادي بالمساواة بين مختلف الفاعلين و المتدخلين دون تغليب جهة على أخرى إقرارا لمبدأ وحدة الإجراءات و تحقيقا للسلم الاجتماعي و الاستقرار السياسي و توفير المناخ المناسب لتشجيع الاستثمار الوطني و الأجنبي. - بمجرد فتح مسطرة التسوية فإن أجهزة المسطرة وحدها و بصفة خاصة القاضي المنتدب هي المخولة للإشراف على أصول و خصوم المقاولة و هي صاحبة الحل و العقد. - بعد فتح مسطرة التسوية و توصل المحافظ العقاري بالحكم فإنه

مجرد من صلاحية إجراء أي تقييد أو تشطيب بدون أمر من القاضي المنتدب تحت مسؤوليته الشخصية.

## Texte intégral

المحكمة التجارية بالدار البيضاء ملف تصفية قضائية بتاريخ: 2007/03/14 عدد: 476 أمر القاضي المنتدب عدد: 3422/2007 باسم جلالة الملك بتاريخ 28/12/2007 أصدرنا نحن محمد بوشيبة القاضي المنتدب للتصفية القضائية لشركة شيلكاد للأمر الآتي نصه: بين : 1- شركة ايموديريك في شخص ممثلها القانوني. النائب عنها الأستاذ عراقي حسني نور الدين المحامي بهيئة البيضاء و المقبول للترافع أمام المجلس الأعلى. 2- السيد الحسين العرعاري سنديك التصفية القضائية الكائن بـ 95 شارع محمد السادس البيضاء. من جهة وبين: السيد المحافظ على

الأملاك العقارية و الرهون بمحافظة عين السبع الحي المحمدي البيضاء.

من جهة أخرى الوقائع بناء على الحكم الصادر بتاريخ 2006/10/16 القاضي بتحويل التسوية القضائية لشركة شيلكاد إلى تصفية قضائية. و بناء على الإعلانات بالبيع. و بناء على الأمر بالتفويت الصادر بتاريخ 2007/08/15 و الذي جاء فيه: 1- تفويت مجموع أصول شركة شيلكاد الكائنة شارع ابن تاشفين البيضاء لفائدة شركة ايموديريك الكائن مقرها بـ 49 زنقة دينال بلغير البيضاء. 2- تحديد ثمن التفويت في مبلغ إجمالي قدره 75.000.000 درهم (خمس و سبعون مليون درهما). 3- بان حيازة المفوت إليها العناصر المفوتة و نقل ملكيتها لها لا يمكن أن يتم إلا بعد إبرامها مع السنديك كل العقود الضرورية لإنجاز التفويت و توقيعها من الطرفين في العدد الكافي من النسخ و المصادق على توقيعها من الجهات المختصة داخل أجل أقصاه ثلاثة أشهر من تاريخ هذا المر. 4- بالتزام المفوت إليها بأداء الرسوم القضائية وفق ما هو محدد قانونا. 5- بالتزام السنديك بإيداع تقريره لدى القاضي المنتدب بشأن عقود التفويت ومدى تنفيذ المفوت إليها للالتزاماتها داخل أجل ستة أشهر من تاريخ هذا الأمر. 6- أمر المحافظ على الأملاك العقارية للحي المحمدي الصخور السوداء بالتشطيب على جميع الرهون و الحجوزات التحفظية و باقي التقييدات على الرسم العقاري عدد 9557/2 و التي هي جزء من أصول المقاولة المبيعة لكون حقوق الأغيار ستنتقل لمنتوج البيع وفق قواعد الترتيب و الأولوية المقرر قانونا. 7- بالتزام السنديك بإعلام القاضي المنتدب فورا بكل عنصر عارض يمكن أن يشكل صعوبة لإتمام تنفيذ التفويت أعلاه. 8- يشمل هذا الأمر بالنفاذ المعجل بقوة القانون. و بناء على كتاب نائب شركة ايموديريك المؤرخ في 1/11/2007 و الذي جاء فيه أنه بتاريخ 2007/08/15 استصدر السيد القاضي المنتدب أمرا قضائيا بتفويت مجموع أصول شركة شيلكاد لفائدة لها بمبلغ 75.000.000,00 بناء على المزايدة التي تمت برئاسة السيد القاضي المنتدب بتاريخ 2007/03/22 إلا أنه تبين بعد مراجعة الرسم العقاري بالمحافظة العقارية بان السيد المحافظ على الأدلة العقارية عمد بتاريخ 1/8/2007 إلى تسجيل تقييد احتياطي بالرسم العقاري بناء على طلب شركة ماكنيل و السيد الحاج محفوظ كما هو مثبت من شهادة الملكية و بحكم أن الأمر بالموافقة على البيع الصادر بتاريخ 15/11/2007 ظل مرتبطة بالتشطيب على تقييد احتياطي سابق و بحكم أن العارضة تتضرر من هذه الوضعية خاصة و أن المبالغ المالية المرصودة لهذه الغاية ظلت مجدة بالبنك من مدة ملتمسا اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتعجيل تحرير عقد البيع و التشطيب على التقييد الاحتياطي المسجل بالرسم العقاري. و بناء على كتابها الثاني الموجه إلينا المؤرخ في 15/11/2007 و الذي جاء فيه أنه تم الاتفاق معنا على أساس الاتصال بالسيد المحافظ لمعرفة موقفه من التقييد الاحتياطي المسجل بالرسم العقاري عدد 9557/2 بتاريخ 07/08/2007 و مده بعقد البيع المزمع تقييده بالرسم المذكور قصد الاطلاع عليه وأنه بالفعل بتاريخ 07/11/2007 تم عقد اجتماع بمكتب السيد المحافظ بحضور الأستاذ الحسين العرعاري بصفته سنديك شيلكاد. وأن السيد المحافظ عبر عن رفضه التام التشطيب عن التقييد الاحتياطي، إلا بعد صدور حكم نهائي في الموضوع حائز قوة الشيء المقتضي به. و تدعيمها مده بمراسلة صادرة عن السيد المحافظ العام في نفس الموضوع مؤرخة في 2/4/1999. و بحكم أن شركة ايموديريك ما لبثت تتصل بمكتبه قصد إتمام إجراءات البيع فإنها تدعو لتسوية هذه الوضعية ، و السهر على إبرام عقد البيع في أقرب الآجال ذلك أن هذا التأخير قد أضر بها ضررا بليغا بالنظر لقيمة الصفقة و المبالغ المالية المرصودة لهذه العملية ، خاصة، وأن إرساء العرض عليها يعود لجلسة 19/03/2007 . هذا مع العلم بأن التأخير

في صدور قرار الموافقة على البيع لغاية 15/8/2007 كان متوقفاً على التشكيب على التقيد الاحتياطي الأول. ملتمساً العمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة للتوقيع على عقد البيع. وبناءً على تقرير السنديك الذي جاء فيه: "أنه تنفيذاً لمقتضيات الحكم القاضي بالتصفيه القضائية لشركة ايموديريك المنشمول بالتنفيذ المعجل بقوة القانون ، وحماية لمصالح الدائنين ، وفي مقدمتهم الدولة و العمال الوالصل عددهم إلى ما يناهز 500 عامل، قام بمراسلة السيد المحافظ على الأموال العقارية و الرهون بالحي المحمدى و الصخور السوداء قصد تقيد بيانات الحكم أعلاه بالرسم العقاري عدد 9557/د و المملوك لشركة شيلكاتس موضوع التصفيه القضائية، وذلك تطبيقاً لمقتضيات الفصول 622 وما يليه من مدونة التجارة إلا أنه بتاريخ 5/1/2007 أجابه السيد المحافظ على الأموال العقارية بما يلي: " بأن هذا الطلب تزامن مع مقال افتتاحي للدعوى من أجل التقيد الاحتياطي مع المطالبة بإتمام البيع وأنه عملاً بمقتضيات المادة 76 من القانون العقاري و نظراً لتقديم طلبين متناقضين في آن واحد فإننا نرفض تقيدهما و على الأطراف الالتجاء إلى القضاء". و بالصفة أعلاه ، و تبعاً للاحظة السيد المحافظ بغض النظر عن أحقيته فيها من عدمه، و حفاظاً على السير السريع للمسطرة و حماية لمصالح الدائنين، فإنه بتاريخ 8/1/2007 التمس من المحكمة إصدار أمر إلى السيد المحافظ على الأموال العقارية و الرهون بالصخور السوداء و الحي المحمدى قصد حثه على تقيد بيانات الحكم القاضي بالتصفيه المذكور أعلاه على الرسم العقاري عدد 9557/د. و بتاريخ 8/1/2007 أصدرت المحكمة التجارية بالدار البيضاء الأمر القضائي عدد 648/2007 ملف رقم 622/4/2007 الذي أمر بما يلي: "(1) تأمر السيد المحافظ على الأموال العقارية و الرهون بالصخور السوداء الحي المحمدى بتقيد بيانات الحكم القاضي بالتصفيه القضائية عدد 240/2006 ملف عدد 28/11/2001 على الرسم العقاري عدد 9557/د. (2) تأمر بالرجوع إلينا في حالة قيام صعوبات". و بتاريخ 9/1/2007 تم تبليغ هذا الأمر القضائي للسيد المحافظ على الأموال العقارية و الرهون بالصخور السوداء الحي المحمدى بواسطة المفوض القضائي السيد أحمد نحاس. إلا أنه بعد طلب شهادة ملكية الرسم العقاري عدد 9557/د و الحصول عليها مؤرخة في 24/1/2007 ، تبين من خلال هذه الشهادة عدم تقيد بيانات الحكم القاضي بالتصفيه القضائية المذكورة أعلاه و الواردة أيضاً بالمر القاضي على الرسم العقاري عدد 9557/د بها، و من خلال هذه الشهادة يتضح ما يلي: أولاً: بخصوص الملاحظة الواردة بشهادة الملكية "ملاحظة: يجب الإشارة بان الرسم العقاري المذكور أعلاه جاءت فيه قضيتان متناقضتان: الأولى عبارة عن تقيد احتياطي الثانية تصفيه قضائية". و من خلال هذه الملاحظة الواردة عن السيد المحافظ بالشهادة المذكورة و مقارنتها بما هو مدون برسالة إيداع حكم التصفيه القضائية لدى السيد المحافظ، تبين أن شهادة الملكية لا تشير إلى كلمة "متزامتنان" بحذف هذه الكلمة من شهادة الملكية، قام السيد المحافظ بترتيب القضيتين حسب هواه، القضية الأولى: عبارة عن تقيد احتياطي، و القضية الثانية: تصفيه قضائية. و عليه، يتبيّن أن الواقع الوارد بشهادة الملكية لا تتطابق مع الواقع الفعلي و المعترف بها من طرف السيد المحافظ بتاريخ 5/1/2007 و المدونة بجوابه المسجل برسالة إيداع حكم التصفيه. ثانياً: من خلال هذه الشهادة يتضح أيضاً عدم تنفيذ منطق الأمر القضائي عدد 648/2007 ملف عدد 622/4/2007 الصادر بتاريخ 8/1/2007 من طرف السيد المحافظ على المالك العقارية و الرهون بالصخور السوداء و الحي المحمدى رغم توصله بهذا الأمر بتاريخ 9/1/2007. و الجدير بالذكر ، سيدى القاضي المنتدب، أنه بالرجوع إلى مدونة التجارة و خاصة الباب الثامن من القسم الرابع المتعلّق بمنع التقييدات قد نصت مادته 666 على ما يلي: " لا يمكن تقيد الرهون الرسمية و لا الرهن و لا الامتيازات بعد الحكم بفتح المسطرة ". القسم الرابع: القواعد المشتركة لمساطر المعالجة و التصفيه القضائية و على ضوء هذه المعطيات ، فكل ما يمكن قوله حسب رأيه هو أن تصرفات السيد المحافظ على الأموال العقارية و الرهون بمحافظة عين السبع الحي المحمدى الدار البيضاء تعتبر شططاً في استعمال السلطة و تحقيراً لمقرر قضائي. و بتاريخ 1/2/2007 استجابت المحكمة لطلبه الرامي إلى إجراء معاينة قضائية على الرسم العقاري عدد 9557/د و استفسار السيد المحافظ على الأموال العقارية بالصخور السوداء الحي المحمدى عن أسباب عدم تنفيذه للأمر القضائي الصادر بتاريخ 8/1/2007 القاضي بتقييد بيانات الحكم القاضي بالتصفيه، فكان جوابه بتاريخ 20/2/2007 هو أنه توصل برد من السيد المحافظ العام يرخص له تسجيل الإيداعين على أنهما قدماً متزامنين ، و تقييدهما يكون في نفس الرتبة. و تقدم بتاريخ 22/2/2007 لأداء الرسوم الواجبة عن تسجيل التصفيه القضائية، و في نفس الوقت طلب شهادة الملكية التي توصلنا بها يوم 22/2/2007 و لقد فوجئ بكون هذه الشهادة تشير إلى تقيد احتياطي لفائدة شركة ماكنيل مسجلاً قبل تسجيل التصفيه القضائية، مع العلم أنه لم يكن بمقدور المحافظ أي شخص ينوب عن شركة ماكنيل و بالتالي تبقى عدة تساؤلات مطروحة، من أشعر شركة ماكنيل و من مثلها لأداء مصاريف التسجيل بصندوق المحافظة 22/2/2007. و أنه بعد صدور حكم اكتسح قوة الشيء المقضى به في إطار المسطرة التي على أساسها سجل التقيد الاحتياطي تم التشكيب على التقيد

الاحتياطي المسجل بتاريخ 22/2/2007 و المبني على هذه المسطرة. إلا أن السيد المحافظ ارتأى نظره بعد بضعة أيام من التشطيب على التقيد الاحتياطي الأول، و بناء على طلب جديد مقدم من قبل نفس الشركة (ماكنيل) أن يسجل تقييداً احتياطياً جديداً بناء على مقال جديد سجل أمام المحكمة الابتدائية بالدار البيضاء يتعلق بنفس الموضوع، علماً بأن إجراءات بيع العقار بواسطة السيد القاضي المنتدب كانت جارية. و بالرجوع إلى شهادة الملكية المؤرخة في 12/9/2007 يلاحظ أن هذا التقيد الاحتياطي الذي تم بناء على مقال للدعوى لفائدة شركة ماكنيل و السيد أيت الحاج محفوظ قد تم تسجيله من طرف السيد المحافظ و من جديد بتاريخ 1/8/2007 تحت رقم 19 بل من هذه الشهادة يتبين أن هذا التقيد الاحتياطي قد تم من طرف السيد المحافظ رغم وجود تسجيل التصفية القضائية المسجلة بالصلك العقاري بتاريخ 22/2/2007. و يستنتج من قبول السيد المحافظ تسجيل هذا التقيد الاحتياطي الخارج عن القانون و خاصة عن المادة 666 من مدونة التجارة شيء واحد هو : عرقلة السير العادي و السوي و السريع لمسطرة التصفية القضائية. و من الأكيد أن تصرف السيد المحافظ على هذا المنوال سيلحق أضراراً جسيمة بالنسبة لجميع الدائنين ومن فيهم حوالي 500 عائلة متشردة. هذا من جهة ، من جهة أخرى، أشار إلى أن طالبي التقيد الاحتياطي السيد محفوظ أيت الحاج و شركة ماكنيل سبق أن تقدما لدى السيد القاضي المنتدب قصد الحصول على إذن بإتمام إجراءات بيع العقار موضوع الرسم العقاري عدد 9557/د وذلك بصورة ودية في إطار الشراكة المبرمة بينهما و بنفس الشروط المتفق عليها بمقتضى عقد الوعد بالبيع المؤرخ في 5/1/2006. و أن السيد القاضي المنتدب أصدر بتاريخ 11/7/2007 قراراً في نفس الموضوع قضى برفض طلبات الفريق المدعي اعتماداً على الحيثيات التالية: " حيث إن الوعد بالبيع المدى به قد تم إبرامه في 5/1/2006 و عقد الإقرار و الالتزام بالشراكة قد تم في 2/5/2007 ، أي أثناء خصوص شركة شيلكات لمسطرة الصعوبة و التي لا يحق خلالها لرئيسها ولا مسيرها التصرف في ممتلكاتها بدون الرجوع إلى أجهزة المسطرة من غرفة المشورة، قاض منتدب ، سنديك، حماية لمصالح مختلف الأطراف المرتبطة حقوقهم بهذه المسطرة بما فيها صاحب المقاولة نفسها، و هو الأمر الذي لم يتم مما تكون معه التصرفات خارجة عن درجة الاعتبار، هذا من جهة، ناهيك على أن الوعد بالبيع نفسه أصبح عديم الأثر لأن أحد شروطه الأساسية لم تتحقق و هي التشطيب على مختلف التقيدات بل الأكثر من ذلك قد أضيف إليه تقيد آخر و هو الحكم بالتصفية القضائية كما هو واضح من آخر شهادة الملكية للرسم العقاري عدد 9557/د المؤرخة في 5/7/2007. و حيث أنه من جهة ثانية فيما يخص التقيد الاحتياطي بناء على مقال ومسألة تقييده بالرسم العقاري أعلاه بالأسبقية عن حكم التصفية، وبغض النظر عن مناقشة مسألة الأسبقية و مدى صحته من عدمه، فإنه أصبح أمراً متجاوزاً لكونه قد تم التشطيب عليه حسب شهادة الملكية أعلاه المؤرخة في 5/7/2007 لأن المقال الذي بني عليه قد بت فيه بعدم القبول بحكم نهائي عدد 499 الصادر في 15/3/2007 عن ابتدائية البيضاء و الصادر بشأنه شهادة عدم الاستئناف في 3/7/2007. و حيث انه من جهة ثالثة بجلسة 6/6/2007 حضر نائب الطالبان و أشعر بكون هناك عرض لاقتناء الشركة بحوالي 75 مليون درهم و أمهل لتقديم عرض يفوق هذا العرض المقدم مع استدعاء نائب مقدم العرض ذا العراقي إلا أنه في الجلسات الموالية لم يقدم أي عرض ، بل أدى فقط بمذكرة توضيحية المشار إلى مضمونها أعلاه، مما يكون معه قد فوتاً عنهم فرصه الانخراط في مسطرة البيع القضائي و الإعراب عن حسن نيتها، لأنه شتان ما بين المبلغ الوارد في الوعد بالبيع 30.000.000.00 درهم و ما بين العرض المقدم 75.000.000.00 درهم. و حيث أنه من جهة رابعة فإن ذلك الوعد بالبيع ما هو إلا وسيلة من الوسائل التي لجأ لها رئيس المقاولة بغية عرقلة مسطرة التسوية و التصفية القضائية ، لأنه كما تبين من الوثائق المرفقة بمذكرة الأستاذ حسيني و المؤيدة من طرف السنديك و مراقبى الدائنين، فإن رئيس المقاولة قد ابرم وعوداً أخرى بالبيع حسب ما هو ثابت من شهادة المؤذق السيد هشام متوكل المؤرخة في 14/3/2007 و التوصيل المؤرخ في 8/8/2007 و الوكالة المؤرخة في القاهرة في 18/3/2007 التي وكل فيها أيضاً لأحد الأغيار القيام ببيع الشركة ذاتها ، مما يكون معه للطالبين كغيرهم ممارسة ما هو مخول لهم من مساطر قانونية في مواجهة المتعاقدين معهما بعيد عن المقاولة و أصولها و التي تشرف عليها أجهزة مسطرة صعوبات المقاولة منذ 29/10/2001 إلى أن وصلت إلى مرحلة التصفية القضائية و التي هي صاحبة الحل و العقد و ذلك حماية لمصالح مختلف الأطراف المرتبطة بالمقاولة. و حيث تبعاً لمختلف تلك الوجوه و باعتبارها الساهم على السير السريع لمسطرة و على المحافظة على مصالح مختلف الأطراف طبقاً للفصل 638 فإننا نصرح برفض الطلب". و أنه بذلك فإن طلب التقيد الاحتياطي المسجل بتاريخ 1/8/2007 على الرسم العقاري عدد 9557/د لا يوجد له أي مبرر قانوني ، خاصة هذا النظام و أن ممثل الشركات المودعة تحت نظام التسوية و التصفية القضائية تغل يدهم ، و أن كل تصرف صادر عنهم لا يلزم الشركة في شيء. لأجل ذلك، و بصفته سنديك التسوية و التصفية القضائية لشركة شيلكات، فإنه يسجل استيائه من تسجيل هذا التقيد الاحتياطي الجديد و للمرة الثانية بالرسم العقاري عدد 9557/د معتبراً بأن أي إجراء في هذا الإطار

يعرقل حسن سير العدالة خاصة وأن هذا المر يعرقل إجراءات البيع التي كانت ستقتضي إلى تمكين ما يناهز 500 عمال و عدة مؤسسات من مستحقاتهم. ملتمسا اتخاذ جميع الإجراءات قصد حث السيد المحافظ على التشطيب التلقائي عن التقيد الاحتياطي المسجل بتاريخ 1/8/2007 كناش 45 عدد 1745. و بناء على إدراج الملف بجلسة 28/11/2007 حضرها السنديك و الأستاذ العراقي الحسيني نور الدين عن المفوت لها و مندوبي العمال و رفض الاستدعاء من المحافظ بدعوى يجب إرفاقه بالمقال و رقم الرسم العقاري فأعيد استدعاؤه لجلسة 5/12/2007 حضرها السنديك و الأستاذ العراقي الحسيني نور الدين و مندوبي العمال و تخلف المحافظ رغم توصله مما تقرر معه ختم المحضر لاتخاذ ما يلزم قانونا. التعليل بناء على الكتابين الموجهين إلينا من طرف شركة ايموديريك التي طالب بمقتضاهما بإتمام إجراءات البيع بتسوية الوضعية مع الحفاظ على الأملك العقارية و الرهون بمحافظة عين السبع الحى المحمدى البيضاء الذى سجل تقبيدا احتياطيا على الرسم العقاري عدد 9557/د و رفض التشطيب إلا بعد صدور حكم نهائى في الموضوع يكتسي قوة الشيء المقصى به معتمدا في ذلك على رسالة من المحافظ العام مؤرخة في 2/9/1999 بشأن نازلة سابقة. و بناء على تقرير السنديك المشار إليه أعلاه الذى أوضح فيه مختلف الإجراءات القانونية التي اتخذها في مواجهة المحافظ إلى أن تم تسجيل حكم التصفية القضائية بالرسم العقاري إلا أنه فوجئ بقيام المحافظ بتسجيل تقيد احتياطي جديد بتاريخ 1/8/2007 بعد تسجيل الحكم بالتصفية بتاريخ 22/2/2007 مما عرقل مواصلة إجراءات البيع المأمور به في 15/08/2007 . و بناء على استدعاء السيد المحافظ لجلسة 28/11/2007 إلا أنه رفض التوصل شخصيا لحجة عدم إرفاق الاستدعاء بالمقال و رقم الرسم العقاري كما هو وارد بشهادة التسلیم المؤرخة في 23/11/2007 فأعيد استدعائه لجلسة 5/12/2007 توصل شخصيا و سجل بشهادة التسلیم ملاحظة كونه لم يتوصل بنسخة من المقال إلا بتاريخ 4/12/2007 حسب ما ورد بشهادة التسلیم المؤرخة في 4/12/2007 . و بناء على الأمر الصادر بتاريخ 15/8/2007 و القاضي بتفويت أصول شركة شيلكات و الذي ورد في منطوقه أنه يمكن الرجوع إلينا في حالة وجود أي عارض يشكل صعوبة لإتمام التفويت أعلاه، و ذلك راجع لكون القاضي المنتدب هو الموكول له في مساطير صعوبات المقاولة و خاصة في مرحلة التصفية القضائية الحفاظ على السير السريع و السليم للمسطرة و على حماية مصالح مختلف الأطراف (المادة 638 م ت) مما يخول له وبالتالي حق البث بمقتضى أوامر استعجالية أو ولائية - و لو غيبة الأطراف - لرفع أي ضرر حال أو صعوبة من شأنها المس بهذه المقتضيات مما يجعل ما ورد من ملاحظات من المحافظ بشهادتي التسلیم مردودة و عديمة الأثر. و بناء على أن الغاية من مساطير صعوبات المقاولة هي الحفاظ على النظام العام الاقتصادي بالمساواة بين مختلف الفاعلين و المتتدخلين دون تغليب جهة على أخرى إقرارا لمبدأ وحدة إجراءات و تحقيقا للسلم الاجتماعي و الاستقرار السياسي و تهيئ المناخ المناسب لتشجيع الاستثمار الوطني و الأجنبي. و بناء على أن المشرع في الكتاب الخامس من مدونة التجارة و خاصة في النصوص المنظمة لمسطرة التصفية القضائية يتبيّن أنه بمجرد فتح مسطرة التصفية فإن أجهزة المسطرة تصبح هي المشرفة على أصول و خصوم المقاولة، هي صاحبة الحل و العقد، و لا يمكن لأى جهة أخرى أن تقرر فيها بدون الرجوع إلى هذه الأجهزة و خاصة القاضي المنتدب. و بناء على أن المحافظ بمجرد توصله بالحكم بالتصفية ، ناهيك عن تسجيله بالرسم العقاري، فإنه لا يصبح من حقه إجراء أي تقيد أو التشطيب بدون أمر من القاضي المنتدب. و بناء على ذلك فإن شركة ماكيني و حفاظا على حقوقها كان عليها أن تقوم بالتصريح بيدها وفقاً للفصل 686 و ما بعده أو سلوك المساطر المخولة لها قانونا بتنسيق مع السنديك تحت إشراف القاضي المنتدب و مادام أنها لم تقم بذلك ووعيا منها بالمقتضيات أعلاه تقدمت بطلب إلى القاضي المنتدب من أجل إتمام البيع باعتباره الجهة المختصة و الذي بت فيه بأمر صادر في 23/5/2007 قضى برفض الطلب. و بناء على إصرارها لعرقلة إجراءات المسطرة و الحيلولة دون سيرها السليم و السريع، وهو ما يتنافى مع الغاية من مسطرة صعوبات المقاولة، عمدت إلى رفع دعوى إتمام البيع أمام جهة قضائية غير القاضي المنتدب ترتب عنها تسجيل تقيد احتياطي بتاريخ 1/8/2007 بعدما شطب على تقبيدها الأول ورفض القاضي المنتدب طلبها بخصوص إتمام البيع. و بناء على أن المحافظ في التقيد الاحتياطي الأول(22/2/2007) قد امتنع عن تسجيل الحكم بالتصفية بالرسم العقاري للشركة بدعوى أنه تزامن مع طلب التقيد الاحتياطي و امتنع عن تسجيلهما معا كما هو ثابت من ملاحظة المحافظ بكتاب السنديك المؤرخ في 3/1/2007 و هذا يعني أنه لو لم يكن الطلبات متزامنین لسجل الحكم بالتصفية دون سواه باعتبار عدم وجود ما يزاحمه مما يدل على عدم إمكانية تسجيل أي مقتضى آخر بعده. و بناء على أن المحافظ و بعد - جهد جهيد - رغم الحكم بالتصفية و كذا الأمر الصادر عن رئيس المحكمة بتسجيله، امتنع عن تسجيله لوحده ، إلى أن قام بتاريخ 22/4/2007 بتسجيل كل من الحكم بالتصفية و التقيد الاحتياطي بعلة أنهاهما قدموا إليه متزامنين. و بناء على أنه بتاريخ 15/3/2007 صدر حكم بشأن المقال موضوع التقيد الاحتياطي قضى بعد قبوله و أصبح نهائيا لعدم الطعن فيه. و بناء على تقدم نائب

السندiek يطلب التشطيب عن هذا التقيد فاستجاب المحافظ حسب ما هو مبين بشهادة الملكية المؤرخة في 5/7/2007. وبناء على هذا التشطيب، فإن ما تمسك به المحافظ من حجة في تسجيل التقيد الاحتياطي الأول لتقديمه في نفس التاريخ مع تقديم الحكم بالتصفية أصبحت عديمة الأساس، وتفيد بأنه لا صلاحية له في إجراء أي تقيد بعد تسجيل الحكم بالتصفية بالرسم العقاري بدون أمر من الجهة القضائية الموكول لها السهر على حماية أصول وخصوم المقاولة، إلا أنه على الرغم من هذه المقتضيات فإن المحافظ قام بتاريخ 1/8/2007 بتسجيل تقيد احتياطي جديد على الرسم العقاري لنفس الجهة التي شطب على تقبيدها ، وبناء على نفس الموضوع على الرغم من تسجيل الحكم بالتصفية القضائية ودون إذن أو أمر من الجهة القضائية المختصة مما يعني إلغاء الكتاب الخامس من مدونة التجارة و إقبارا للغايات المتواحة من سنة، إذ ما للغایة من تسجيل الحكم بالتصفية بالرسم العقاري وما الغایة من التصریح بالديون و ما الغایة من مبدأ المساواة بين الدائنين و ما الغایة من وحدة الإجراءات و من أجهزة المسطرة المحددة على سبيل الحصر و ما الغایة من الكتاب الخامس برمتها إذا كان للأغير حق التقرير في أصول وخصوم المقاولة بدون إذن الجهة القضائية الموكولة لها هذا الحق؟ وبناء على أنه بصدور الحكم بالتصفية القضائية و بمجرد إعلام المحافظ به، تاهيك عن تسجيله بالرسم العقاري، فإن أجهزة مسطرة التصفية تصبح هي المقررة في أصول وخصوم المقاولة و بال التالي فإن المحافظ و غيره تغل يده عن القيام بأي إجراء يخص الرسم العقاري بدون إذن أو أمر من الجهة القضائية المختصة لأنه بمجرد الإعلام بالحكم بالتصفية تصبح مقتضيات الكتاب الخامس من مدونة التجارة هي الواجبة التطبيق. وبناء على أن المحافظ بتسجيله للتقيد الاحتياطي الثاني بعد تسجيل الحكم بالتصفية قد أدى إلى إعطاء امتياز و تفضيل دائن مزعوم على حساب دائنين آخرين أجدر بالحماية من أمثال أصحاب الامتيازات و الرهون كالدولة و الدائن المرتهن... و تطاول بالتالي على اختصاصات أجهزة المسطرة و عرق سيرها السريع و السليم مما سيلحق ضررا بحقوق مختلف الأطراف المرتبطة بمسطرة التصفية و يكون له انعكاس سلبي على النظام العام الاقتصادي و يقف حاجزا أمام الاستثمار الوطني الأجنبي ، و باعتبار القاضي المنتدب هو الموكول له قانونا المحافظ على مختلف هذه المقتضيات و درء ما يلحق بها من تعطيل و ضرر و إرجاعا للأمور إلى وضعها الطبيعي، فإننا نأمر المحافظ على الأملك العقارية بمحافظة عين السبع الحي المحمدي بالبيضاء بالتشطيب على التقيد الاحتياطي المسجل بتاريخ 1/8/2007 بالرسم العقاري عدد 9557/د. وبناء على أن الأمر بالتشطيب على التقيد الاحتياطي هو التزام بالقيام بعمل ملقي على عائق المحافظ شخصيا، و مادام أنه لا المحافظ و لا الإدارة التي ينتمي إليها ليسا مانعا من عقاب الجو وأعوا من جبين الأسد، بل هما غيرهما من الأشخاص الذاتيين، ملزمون بتقيد الأوامر و الأحكام الصادرة في هذا الإطار، خاصة وأنه حسب ما بسطناه أعلاه، و في نازلة الحال، فإن المحافظ ليس له أي مبرر قانوني بالامتناع عن التشطيب لذلك يتquin الحكم عليه شخصيا بغرامة تهدیدية في حالة امتناعه عن التنفيذ. وبناء على أنه لتحديد مبلغ الغرامة التهدیدية يتquin الأخذ بعين الاعتبار مبلغ التفویت 75 مليون درهم، و الأضرار اللاحقة بأطراف المسطرة و المترتبة عن عرقلة سيرها السليم و السريع لذلك نرى حصرها في 200.000 درهم عن كل يوم تأخير عن التنفيذ ابتداء من تاريخ تبليغه بهذا الأمر. وبناء على الأوامر الصادرة في مادة صعوبة المقاولة هي مشمولة بالنفاذ المعجل بقوة القانون المادة 728 م ت. وبناء على الفصول 579-581-623-628-624-638-639 و ما بعده و 686-641-639 و ما يليه من مدونة التجارة و 448 من قانون المسطرة المدنية. لهذه الأسباب: نأمر، نحن القاضي المنتدب في المسطرة، المحافظ على الأملك العقارية و الرهون بمحافظة عين السبع الحي المحمدي الدار البيضاء بالتشطيب على التقيد الاحتياطي المسجل بتاريخ 1/8/2007 كناش 45 عدد 1745 بالرسم العقاري عدد 9557/د تحت طائلة أرائه شخصيا غرامة تهدیدية قدرها 200.000 درهم عن كل يوم تأخير عن التنفيذ ابتداء من تاريخ تبليغه بهذا الأمر.